



العقوبات الاقتصادية على سورية وخرطة طريق لمواجهة

وتمويل المبادلات التجارية والمالية الحكومية ، ومراقبة الحوالات المصرفية إضافة إلى تحويلات العاملين السوريين في الخارج وتحويلات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعة وموظفيها ومصالح الدول الأخرى ، وتجميد المشاريع الاستثمارية ، وقد تم تكليف كل من صندوق النقد العربي وهيئة الطيران المدني تطبيق ومراقبة التنفيذ ، علماً أن هذه العقوبات هي عقوبات سياسية أكثر منها اقتصادية وهي إجراء غير مسبوق وهدفها التأثير في المجتمع السوري بجميع مكوناته وليس في (الحكومة السورية) كما يدعون ، والإفكاف يمكن أن نفسر العقوبات على التحويلات التجارية والمالية والاستثمارية... الخ ، ليس البنك المركزي بمنزلة (مصرف المصارف)؟ أي إن هذه العقوبات تمس كل جوانب الحياة المجتمعية للمواطن السوري ، وستؤثر أيضاً في التجارة البينية مع الدول العربية وفي الاستثمارات وفي سوق الأوراق المالية وفي تأمين مستلزمات الإنتاج.... الخ.

ولذلك يجب أن يكون السؤال هو كيف نحول هذه العقوبات إلى قوى دافعة للتنمية الاقتصادية؟ وهذا يتوقف على كيفية إدارة الأزمة وتفعيل الإرادة (الإدارة) ، وعندها سيكون لهذه العقوبات فوائد ومنها:

- زيادة الموارد المالية المتحصلة من الضرائب والرسوم الجمركية على المستوردات.
- تشجيع الصناعة الوطنية ثم تصنيع المواد الخام

حركة الإقراض والاقتراض وانخفاض أسعار الأسهم وزيادة عجز الموازنات وزيادة التهميش الاجتماعي ومعدلات البطالة... الخ) ، ومديونتنا الخارجية قليلة ولا تتجاوز خدمة الدين الخارجي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، واقتصادنا متنوع وقد كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه كما يلي: (الزراعة ١٦٪ - الصناعة ٢٤٪ - تجارة ٢٠٪ - خدمات حكومية ١٤٪ - باقي القطاعات ٢٦٪) ، وننتج بحدود ٣٧٦ ألف برميل نفط يومياً ، وننتج بحدود ٤ ملايين طن من القمح و٥ ملايين طن من الخضار والفواكه ، وأكثر من مليون طن من الشوندر ، ولدينا أكثر من ٩٠ مليون شجرة زيتون ، وثروة حيوانية من اغنام وبقرة... الخ ، وتأتي زيادة الموازنة في الوقت الذي تراجع فيه الموازنات في الدول الأوروبية كافة وخاصة (أميركا ومنطقة اليورو) ومعاناتهما الكبيرة أي أنها تعاني (تسونامي المشاكل الاقتصادية) ، ومن ثم أمامنا خيارات كثيرة ويجب البدء بالتوسع شرقاً (روسيا- الصين- إيران... الخ) ، ونمتلك علاقات تجارية مع أكثر من ١٢٠ دولة.

ثانياً- تأثير العقوبات الاقتصادية العربية في سورية توزعت هذه العقوبات على ٥ قطاعات اقتصادية وهي (السفر- التحويلات البنكية - تجميد الأموال - القطع الاستثماري- التعاملات التجارية) ، وتوزعت بين منع سفر المسؤولين وتجميد الأرصدة ووقف رحلات خطوط الطيران والتعامل مع البنك المركزي والتجاري

في تفاقم لزمته الاقتصادية إلى كل من (أميركا- اليونان- إيرلندا- البرتغال- إيطاليا) ، وهذه الدول اعجز من أن تفرض عقوبات اقتصادية علينا لكن (إذا احسنا إدارة الأزمة) ، وهذا يفسر توجيهها لتابعيها من الدول العربية والمجاورة لسورية بفرض عقوبات على بلدنا ، ونظراً لأهمية هذا فإننا سنعالجه وفق التسلسل التالي:

لولا- توصيف الاقتصاد السوري

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام ٢٠١٠ بحدود ٦٠ مليار دولار ، وحقق معدل نمو لعام ٣,٤٪ ، وساهم القطاع العام بنسبة ٣٥,٣٪ والقطاع الخاص بنسبة ٦٤,٧٪ ، ولأن الأوان للخروج من (شرنقة التخلف وتمزيق عباءته للانطلاق نحو الأفضل) ، وتبلغ نسبة التجارة الخارجية أي (المستوردات والصادرات) أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أي إن اقتصادنا منفتح على الخارج بشكل كبير ، وتم الإعلان عن موازنة ٢٠١٢ وبمقدار ١٣٢٦,٥ مليار ليرة سورية وتزيد على موازنة عام ٢٠١١ البالغة ٨٣٥ مليار ليرة سورية بنسبة ٥٩٪ ، وتضمنت مبلغاً مخصصاً للدعم المجتمعي بمقدار ٣٨٦ مليار ليرة سورية وبنسبة تعادل ٢٩٪ من الموازنة في وقت تراجع فيه الموازنات في الدول الغربية التي تعاني مشاكل اقتصادية كبيرة ومنها (زيادة الديون السيادية وتباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع

تم إقرار العقوبات الاقتصادية العربية على سورية من لجنة فنية مشكلة من لجنة وزارية عربية بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧ ، وبعد تعليق عضوية سورية في الجامعة ووفقاً لاجندة خارجية ، ونأمل التراجع عنها بأسرع وقت ممكن ، وخاصة أن الأحداث التي تجري في سورية تؤكد أن (الصراع هو على سورية وليس في سورية) ، والهدف من هذه العقوبات هو هدف مركب من خلال تأثيرها في المستوردات والصادرات ، وهذه العقوبات ليست حديثة العهد بل تعود إلى تجزؤ الموقف السوري بسيادته وتمسكه بقراره الوطني المستقل ودفاعها عن حقوقها المشروعة وبشكل أساسي في عام ٢٠٠٤ بعد احتلال العراق الشقيق ورفض الإملاءات الأميركية والأوروبية ، ولكن للأسف الشديد اضيف إليها العقوبات العربية حالياً وهدفها توقيف المسيرة الإصلاحية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وربط الدورة الاقتصادية لمنطقتنا مع متطلبات الدورة الاقتصادية الغربية من خلال إضعافها داخلياً واستغلال ثرواتها وخاصة النفط والغاز وتحويلها إلى سوق مستهلكة وتأمين حماية (الكيان الصهيوني) من خلال إقامة ديالات طائفية وعرقية وإثنية بجوارها لكي تستمد شرعية يهوديتها وتضمن تفوقها ، وتجسدت هذه المؤامرة بمشاريع استعمارية أخطر من اتفاقية سايكس بيكو ومنها (الشرق الأوسط الجديد والكبير والفوضى الخلاقة وغيرها ، وهذا يذكرنا بما فعله رئيس وزراء فرنسا الجنرال (كليمينصو) وهو القائل (كل قطرة نفط تعادل قطرة دم) وعين (غورو) واليا على سورية عام ١٩١٩ وهو المشهور بإنذاره (إنذار غورو) ، وجدد هذا التوجه في عام ٢٠١١ وزير الخارجية الفرنسي (الآن جوبيه) أن (سقوط ليبيا هو أفضل استثمار في المستقبل) ، تأكيداً لما قاله رئيسه (نيكولا ساركوزي) بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٣: (إن حركة الربيع العربي لم يهتفوا ضد الغرب وشمال الأطلسي ولا ضد أميركا ولا ضد إسرائيل) ، ولكن السؤال الآن هو هل (المجتمع الدولي) ينحصر في أميركا ودول الاتحاد الأوروبي ، وهي تشهد تراجعاً واضحاً لهذه الدول وتحاول نقل مشاكلها إلى الخارج كما يحصل في سورية ، ولكن في الوقت نفسه نشهد زيادة فعالية قوى اقتصادية أخرى مثل (دول أميركا-سور- تحالف البنا - تكتل سيلاك - دول البريكس... الخ) ، وعبر عن هذا وزير الاقتصاد الهندي (إن العالم لم يعد مستعداً ليصاب بالزكام كلما عطست أميركا) ، وقول الصحفي الأميركي (توماس فيردمان) بشكل ساخر مخاطباً إدارته الحكومية (لكني ندافع عن تايوان علينا طلب قروض من الصين) ، ولوربا تفشل في قمة (بروكسل) الأسبوع الماضي وسط خلافات كبيرة بين دولها وخاصة فرنسا وألمانيا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى ، إذا يمكن القول إن أوروبا وأميركا تعيشان أسوأ لزمتهما ، ونتوقع بأنه قريباً سيطلق طلقة الرحمة على منطقة اليورو في ظل تراجع كل من الدولار واليورو !!! ، وقد انضمت (إسبانيا)

